مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية

د. عرفان شافعي*

مقدمة :

يستخدم الاطار التحليلي للتكلفة والمنفعة Cost Benefit Analysis من عدة زوايا مختلفة للرؤية ، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج متباينة في تقييم ومفاضلة المشروعات الاستثمارية .

وتختص هذه المقالة بالمنظور القومي في تحليل التكلفة والمنفعة للمشروعات الاستثمارية في الدول النامية . فتقدم عرضا مقارنا لجوهر المفاهيم والمناهج الرئيسية المتكاملة المطروحة في هذا الشأن ، وتبين نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه المناهج ، وتعطي تقريظا لكل منها في ضوء ما يكتنفها من صعوبات نظرية أو تطبيقية .

الجزء الأول

بعض المفاهيم الأساسية

ان الغرض من تقييم ومفاضلة المشروعات الاستثمارية البديلة هو التيقن بقدر الامكان من أن المشروع أو المشروعات التي سيتم اختيارها في أي أفق زمني تمثل أفضل استخدام ممكن للموارد من منظور الهدف أو الأهداف المتوخاة من الاستثمار .

(*) استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت .

فالمشروع الاستثماري ليس سوى فكرة محددة لاستخدام موارد اقتصادية معينة بطريقة معينة ولفترة معينة . ولذا فمن الضروري قياس ثم مقارنة مدى مساهمة كل مشروع في تقريبنا أو ابعادنا عن الهدف أو الأهداف المتوخاة قبل الاقدام على تنفيذ هذه المشروعات .

ونظراً لأن اقامة وتشغيل المشروع الاستثماري يتضمن العديد من التدفقات في الموارد الداخلة الى المشروع والمتولدة عنه عبر حياته الاقتصادية المتوقعة ، فان لب الموضوع هو كيفية حصر وتصنيف وتلخيص هذه التدفقات في معلومة واحدة تسهل لنا تقييم ومفاضلة المشروعات ببعضها البعض .

والقاعدة العامة التي يمكن الاسترشاد بها بالنسبة لأي هدف معين من أهداف الاستثمار، هي ان كل التدفقات من الموارد التي تبعدنا عن الهدف فإنها تعتبر تكلفة، وكل التدفقات التي تقربنا من تحقيق الهدف فانها تعتبر منفعة . أما التدفقات التي قد تصاحب قيام وتشغيل المشروع ولكنها لا تؤثر في مدى الاقتراب او الابتعاد عن الهدف فانها تعتبر آثارا جانبية أو غير مباشرة وقد لا تدخل في الحسبان من منظور الهدف المذكور .

ما سبق يختص بحصر وتصنيف التدفقات من الموارد الخارجة (التكاليف) أو الداخلة (المنافع) للمشروع عبر حياته الاقتصادية المتوقعة ولكن بما أن هذه التدفقات من الموارد غير متجانسة في النوعية وغير متزامنة في توقيت حدوثها فان من الصعب مقارنتها ببعضها البعض دون خطوات اضافية . ولذلك فان من اللازم أولا استخدام أسعار (أي أوزان نسبية) لايجاد قيم نقدية متجانسة لهذه التدفقات . كما يلزم ثانيا إيجاد تجانس زمني بين هذه التدفقات المختلفة التوقيت وذلك بتحويلها إلى تاريخ موحد ، أي بخصم قيم كل التدفقات الخارجة أو الداخلة في المستقبل إلى الحاضر باستخدام معدل خصم مناسب .

ويلي ذلك احتساب المنفعة الصافية للمشروع ، أي مدى زيادة منافعه على تكاليفه . ووجود منفعة صافية لأحد المشروعات يتخذ مؤشرا مبدئيا مفيدا عن كفاءة المشروع في استخدام الموارد بالمقارنة إلى الموقف أو الوضع المتعلق بهذه الموارد بدون الأقدام على تنفيذ المشروع[1].

أما عند المفاضلة بين عدة مشروعات بديلة تتفاوت التكلفة الاستثمارية لكل منها ، فان المفاضلة حينئذ تقوم على مقارنة نسبة المنفعة الصافية الى التكلفة الاستثمارية لكل مشروع . فان كانت الميزانية الاستثمارية محدودة كما هو الحال عادة ، فان من الممكن ترتيب المشروعات الاستثمارية البديلة تنازليا وفقا لمعيار كفاءة كل منها في استخدام الموارد

ثم يتم اختيار أفضل هذه المشروعات في الحدود التي تسمح بها الميزانية .

وعند وجود أكثر من هدف قومي واحد في دالة الهدف للاستثمار كزيادة الانتاج مع تحقيق العدالة في توزيع الدخول مثلا فان الأمر يتعقد بعض الشيء .

ذلك أن جوهر المشكلة الاقتصادية هو أن الموارد المتاحة لا تكفي لاشباع كل الأهداف ، ومن ثم فان من الضروري تقييم ومفاضلة المشروعات من حيث قدرة كل منها على خدمة عدة أهداف في نفس الوقت . وترجع الصعوبة إلى أن بعض ما قد يعتبر آثارا جانبية أو غير مباشرة من منظور أحد الأهداف قد يعتبر آثارا مباشرة من منظور الهدف الآخر . وعلاوة على ذلك فان ما يقربنا إلى أحد الأهداف قد يبعدنا في نفس الوقت عن الهدف الآخر . وفضلا عن ذلك فان المنافع الصافية المحتسبة للمشروع من وجهة نظر كل هدف على حدة هي منافع مختلفة في نوعيتها وتكوينها عن بعضها البعض بما لا يجوز معه جمع هذه المنافع الصافية دون خطوة إضافية وهي استخدام أوزان نسبية لترجيح الأنواع المختلفة من المنافع الصافية للمشروع .

ولذا فعند وجود هدفين مثلا يتم استخدام أحدهما كنقطة ارتكاز أو منسوب للقياس Numeraire يعطي وزنا نسبيا يساوي الوحدة ويعطي للهدف الآخر وزنا نسبيا آخر مناسبا يقل أو يزيد عن الوحدة . فالأوزان النسبية للهدفين تكون عندئذ بمثابة « أسعار » تمكننا من ترجيح المنافع الصافية المتباينة للمشروع الواحد من منظور كل هدف على حدة ، ثم الجمع للتوصل الى معلومة واحدة عن مساهمة المشروع في تحقيق الهدفين[٢] .

ويتضح مما سبق أن تعدد الأهداف عن أثنين يزيد من التعقيد في عملية تقييم المشروع . ولذلك يستحب تسهيلا للعمليات الحاسبية ادماج الأهداف القومية المتقاربة نوعا مع بعضها البعض ، أما إذا وجدت أهداف أخرى يصعب ادماجها فانه لا مفر عندئذ من مراعاتها في خطوة لاحقة باحتساب مؤشرات تكميلية منفصلة عن كل هدف .

ويختلف المنظور القومي عن المنظور المالي الفردي في تقييم المشروعات في عدة جوانب رئيسية . فتقييم المشروع من منظور الربحية المالية هو حالة خاصة ومبسطة من تحليل التكلفة والمنفعة تقتصر فيها دالة الهدف على تعظيم الربح أو صافي القيمة الحاضرة للاستثمار في المشروع . ويعتمد تقييم الربحية المالية بالكامل على الأسعار السائدة في الأسواق كأوزان نسبية لمدخلات المشروع ومخرجاته . ويغفل تقييم الربحية المالية الآثار الجانبية للمشروع أي يعطيها وزنا نسبيا معادلا للصفر ، كما أن تقييم الربحية المالية غير معنى أساسا بالعدالة في توزيع الدخول .

وفي المقابل ، فان تقييم المشروع من منظور المنفعة القومية يتضمن توسيعا لآفاق واهتمامات التقييم ، بحيث تتسع دالة الهدف للمجتمع أو للقطر بأسره ، وتوصلا لذلك يتم تصحيح أو تكملة بعض الأوزان النسبية (الأسعار) السائدة في الأسواق بأسعار محاسبية تكون أكثر صدقا في التعبير عن التقييم الاجتماعي للموارد في المجتمع أي قيمة الفرصة البديلة لمدخلات المشروع ومخرجاته . ويؤخذ في الحسبان يقدر الامكان الآثار الجانبية للمشروع . كما يراعى التقييم وبنسب ترجيح مناسبة العدالة في توزيع الدخول في محورين رئيسيين . المحور الأول هو العدالة بين الأجيال المتعاقبة عبر الزمن Inter-temporal Equity والمحور الثاني هو العدالة بين المعاصرين لبعضهم البعض Intra-temporal Equity وذلك تصديا لمشاكل الفقر المطلق Absolute Poverty ، ومشاكل الفقر النسبي Relative Poverty ، والتي توجد بين الطبقات والأقاليم الجغرافية في نفس الفترة الزمنية .

الجزء الثاني

عرض ومقارنة للمناهج الرئيسية في تحليل المنفعة القومية

المناهج الرئيسية :

من أبرز المناهج المعاصرة لتقييم المشروعات الاستثمارية في الدول النامية من المنظور القومي منهاج اليونيدو[٣] ومنهاج ليتل وميرليس[٤] وهي مناهج قائمة على تطوير أساليب التحليل الاجتماعي للتكلفة والمنفعة Social Cost Beuefit Analysis خصوصا بما يناسب احتياجات العديد من الدول النامية وفقا لتقدير واضعي هذه المناهج .

وقد هدأت نسبيا في الآونة الأخيرة حدة الاختلاف بين المنهاجين المذكورين ، وذلك بفضل عدة محاولات مستمرة للتوفيق بينهما وتنقيحهما وأصبحت هذه الكتابات جميعا ـ رغم ما يتبقى بينها من اختلافات ـ تشكل إلى حد ما صرحا فكريا واحدا متكاملا .

وتفريعا من ذلك ، هناك على الساحة العربية المحاولة المشتركة بين مركز التنمية الصناعية للدول العربية واليونيدو لتقديم منهاج أكثر مرونة يتيح لمقيّم المشروعات بعض الحرية في التصرف والاختيار من بين أساليب التقييم ودرجة التعقيد بما يناسب امكانيات وظروف التقييم في حالة[٥].

وتقوم هذه الاجتهادات جميعا على افتراضات أساسية عن الدول النامية . أولا

اضطلاع القطاع العام بدور هام في برنامج الاستثمار القومي . ثانيا عدم سلامة الأسعار السوقية كنظام للمعلومات يمكن الاسترشاد به في تخصيص الموارد ، ودلك لوجود مظاهر معينة من الخلل في الأسواق ولابتعادها كثيرا عن شروط التنافس . ثالثا وجود تفاوت ملحوظ في توزيع الثروات والدخول بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية .

وإذا كانت المناهج المعاصرة لتقييم المشروعات من المنظور القومي تختص أساسا بتقييم مشروعات القطاع العام ، إلا أنها يمكن أن تمتد في تطبيقها أيضا إلى كل من المشروعات **المختلطة** بين القطاعين العام والخاص ، والمشروعات **الخاصة** ذات النطاق الكبير التي قد تتقدم للحصول على قروض أو امتياز من الامتيازات الحكومية . ويهتم بتطبيق هذه المناهج أيضا ـ وبتطويرها بداية في واقع الأمر ـ عدد من المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بتمويل التنمية وتقديم المعونة الفنية للدول النامية . ومن ثم فان المجال المتاح لتطبيق هذه المناهج هو مجال عريض من حيث المبدأ .

وتهدف هذه النتائج في جملتها لأن تكون حلقة وصل مفيدة بين المستويات التخطيطية العليا والمستويات الأدنى القائمة باعداد وتقييم وتنفيذ المشروعات في الدول النامية ، وذلك توصلا إلى سياسات استثمارية تتسم بقدر أكبر من بعد النظر واتساع الرؤ ية بالمقارنة إلى معايير الربحية المالية المعمول بها عادة في القطاع الخاص . كما تهدف هذه المناهج من ناحية أخرى إلى التوصل لقدر أكبر من الدقة الحسابية بالمقارنة إلى معايير الاستثمار البسيطة الموصى بها أحيانا في أساليب التخطيط القومي (مثل المعامل الحدى لرأس المال إلى الانتاج ، أو متوسط قيمة التجهيز الرأسمالي للعامل) والتي يعاب عليها عموما الاقتصار على واحد أو أثنين فقط من مدخلات المشروع . كما يعاب على المعايير البسيطة بصفة خاصة عدم احتوائها على كافة التدفقات من الموارد الداخلة إلى المشروع أو الخارجة منه عبر الحياة الاقتصادية المتوقعة له .

الجمع بين منظوري الكفاءة والعدالة :

تستهدف المناهج الرئيسية المعاصرة لتقييم المنفعة القومية للمشروعات هدفين عريضين . الهدف الأول هو تقييم مساهمة المشروع في التخصيص الكفء للموارد في الاقتصاد القومي وهو ما يشار إليه بمنافع الكفاءة للمشروع Effieiency Benefits . والهدف الثاني هو تقييم مساهمة المشروع في تحقيق العدالة في توزيع الدخول وهو ما يشار إليه بمنافع العدالة للمشروع Distribution Benefits .

وهدف العمالة وان كان لا يظهر في دالة الهدف بشكل مباشر في المناهج المعاصرة

فانه موجود ضمنا بصورة غير مباشرة داخل هدفي إنماء الدخل القومي وحسن توزيع الدخول . ومع ذلك يمكن ـ عند الرغبة في ذلك ـ ان تتضمن دالة الهدف فتح مجالات التوظف لبعض مجموعات معينة كالنساء أو أقليات عنصرية أو مواطني اقليم معين . ويتم ذلك باعطاء وزن نسبي اضافي (أي علاوة) للمشروعات التي تساهم في تحقيق تلك الأهداف المرغوبة اجتماعيا .

ويجري العرف في المناهج المعاصرة بأن يتم تقييم منافع الكفاءة أولا ثم يجري في خطوة لاحقة تعديل منافع الكفاءة لأخذ منافع عدالة توزيع الدخل في الحسبان . وتجدر ملاحظة بعض الخطوات الاجرائية عن كل مرحلة .

أولا : بالنسبة لمنفعة الكفاءة للمشروع ، قد تتخذ الزيادة في الدخل والناتج المحلي المترتبة على المشروع كمؤشر عن مدى منفعة المشروع ، أو يستعاض على ذلك بمقاييس مرتبطة بذلك كالارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك مع الزيادة في معدل الادخار واعادة الاستثمار وفقا لأوزان نسبية مختارة لكل منهما .

ويتم تقييم منفعة الكفاءة للمشروع باستخدام اسعار محاسبية تعتبر أكثر دقة في التعبير عن تكلفة وقيمة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد . والسعران المحاسيبان الرئيسيان المستخدمان عادة في تقييم منفعة الكفاءة هما السعر المحاسبي للصرف الأجنبي والسعر المحاسبي للأجور . واجتياز المشروع لامتحان الكفاءة يعني قدرته على المساهمة في احداث زيادة صافية في الناتج القومي أو أحد مكونات الدخل القومي كالاستهلاك أو الادخار .

ثانيا : فيما يختص بتقييم منفعة العدالة للمشروع ، فان الخطوات التي تتم هي في جوهرها عبارة عن تفكيك واعادة تقييم من جديد لمنفعة الكفاءة للمشروع وذلك لمعرفة مدى التحسن أو التدهور في الموقف الصافي للمجموعات أو الطبقات أو المناطق التي نهتم بتسليط الضوء عليها. ويتم ذلك بترجيح التغيرات في المنافع الصافية العائدة على كل منها بأوزان نسبية مناسبة.

ففي المحور الأول للعدالة وهو العدالة بين الأجيال المتعاقبة يتم استخدام وزن نسبي معين ويسمى بالسعر المحاسبي للاستثمار Shadow Price Of Investment للترجيح إلى حد معين لكفة تلك المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار مستقبلا لصالح الأجيال المقبلة .

وهذه الأنواع من المشروعات المؤدية لزيادة الأدخار والاستثمار والمطلوب ترجيحها

نسبيا تكون عادة كثيفة الاستخدام لرأس المال . وفي هذا النوع من المشروعات تنخفض الأجور كنسبة من القيمة المضافة للمشروع وترتفع نسبة الفائدة والأرباح . ولذا تنخفض قيمة الانفاق الاستهلاكي المتوقع من الدخول المتولدة عن المشروع ويزداد الميل الحدي للادخار واعادة الاستثمار . أو قد تكون هذه المشروعات تابعة للقطاع العام الذي يفترض فيه الرغبة الأكبر في اعادة استثمار فائض المشروعات للاسراع بمعدل التنمية .

والسعر المحاسبي للاستثمار ، في أبسط صوره ، هو نسبة بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد أو الفائدة على الادخار . ومن شأن الاختلال في أسواق رأس المال في كثير من الدول النامية ان قيمة السعر المحاسبي للاستثمار تزيد على الواحد الصحيح .

وهناك اسلوبان في استخدام السعر المحاسبي للاستثمار في الترجيح إلى حد ما من كفة المشروعات التي تؤدي لزيادة معدل الادخار والاستثمار . اذ يمكن ضرب السعر المحاسبي للاستثمار مباشرة ـ وهو يزيد على الوحدة كما سلف القول ـ في الزيادة في الادخار المتوقعة من المشروع ، وبذلك نزيد من الأهمية النسبية للادخار المتولد عن المشروع . أو كبديل عن ذلك يمكن التقليل نسبيا من قيمة وأهمية الزيادة في الاستهلاك المترتبة على المشروع . وذلك **بقسمة** تلك الزيادة في الاستهلاك على السعر المحاسبي للاستثمار ، وذلك حتى لا تبدو لنا تلك الزيادة في الاستهلاك كمنفعة خالصة في المواقف المستحب فيها ايضا زيادة معدل الادخار .

أما بالنسبة **للمحور الثاني** للعدالة ، وهو العدالة بين المعاصرين لبعضهم البعض ، فيتم استخدام أوزان نسبية متباينة للترجيح إلى حد ما من المشروعات المؤدية أكثر من غيرها للزيادة في دخول الطبقات أو الأقاليم التي تتطلب رعاية خاصة عند تقييم المشروعات الاستثمارية .

ومن ثم فان الهدف من ادخال اعتبارات العدالة على المحور الثاني للعدالة ليس هو التساهل في الموافقة على كل المشروعات التي تخدم الطبقات والمناطق المحدودة الدخل . إذ أن ذلك يتم فقط بشروط وفي حدود معينة وفقا للأوزان النسبية المختارة لكل من الزيادة المستهدفة في الادخار والاستثمار القومي .

وفي ضوء اعتبارات العدالة التي يتم ادخالها على كل من المحورين المذكورين للعدالة يتم تعديل منفعة الكفاءة للمشروع . والنتيجة النهائية للتقييم الاجتماعي للمشروع هي محصلة النوعين المشار اليهما من المنافع وقد تكون بالرفض أو بالقبول أو

باعادة تصميم بعض جوانب المشروع حتى يكون أكثر مقدرة على خدمة الأهداف المختارة .

وفي داخل الاطار المتقدم المشترك بين المناهج المعاصرة نمضي الآن إلى تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بينها . وبصفة إجمالية ، نقول بأن الاختلاف الاجرائي بين هذه المناهج يكمن بدرجة كبيرة نسبيا في كيفية قياس منافع الكفاءة عما هو الحال بالنسبة لقياس منافع العدالة في توزيع الدخول .

افتراضات المشروع موضع المقارنة :

وكي نكون أكثر تحديدا دعنا نفترض مشروعا معينا ونبين كيفية قياس ربحيته المالية ثم نبين مرحلتي تقييم الكفاءة والعدالة في كل من منهاج اليونيدو ومنهاج ليتل وميرليس على التوالي . ويسهل لنا الغرض لاستخدام نفس المصطلحات .

والتقاطا لجوهر الموضوع ، نفترض أن هناك مشروعا استثماريا مطروحا للتقييم وأن من المعتزم تصدير انتاج المشروع بالكامل إلى الخارج ، ويتطلب تشغيل المشروع بعض المدخلات المستوردة بالاضافة إلى المدخلات المحلية . كما سنفترض للسهولة عدم وجود آثار جانبية للمشروع المذكور .

ونكتفي في العرض التالي بتصوير نشاط المشروع في عام واحد فقط من سنوات تشغيله . أي نكتفي بالاشارة إلى التدفق النقدي للمشروع في عام معين Cash Flow عند الحديث على الربحية المالية أو ما يناظر ذلك في التحليل الاجتماعي التكلفة والمنفعة ، بدلا من تصوير نشاط المشروع عبر حياته الاقتصادية المتوقعة عاما بعد عام على مدار الزمني[٦] .

الابتداء بتحديد الربحية المالية :

ولنأخذ كمنطلق الربحية المالية أولا في أبسط صورها ثم نبين كيفية تعديلها لاحتساب المنفعة القومية في المناهج الرئيسية .

فالتدفق النقدي الصافي للمشروع Cash Flow (CF) يمكن احتسابه في عام معين كالفارق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجة . ويلزم لذلك تحويل قيم المعاملات الخارجية إلى قيم بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي . وبناء على ذلك يمكن كتابة التدفق النقدي الصافي على النحو التالي :

$$CF = (OER)\ X - [(OER)\ M + D]$$
$$= (OER)\ X - (OER)\ M - D$$
$$= (OER)\ (X - M)$$

حيث :

CF = التدفق النقدي الصافي للمشروع في عام معين بالعملة المحلية

X = قيمة صادرات المشروع بالعملة الأجنبية (الايرادات)

M = قيمة مدخلات (تكاليف) المشروع المستوردة بالعملة الأجنبية

D = قيمة مدخلات (تكاليف) المشروع المحلية المنشأ

OER = السعر الرسمي للصرف الأجنبي Official Exchange Rate .

ويلاحظ أنه إذا وجدت رسوم جمركية على واردات المشروع ، أو اعانات مالية حكومية لصادرات المشروع ، فان من الضروري في حالة تقييم الربحية المالية للمشروع القيام باحتساب قيمة الرسوم الجمركية كجزء من تكاليف المشروع وكذلك اضافة الاعانات الحكومية كجزء من ايرادات المشروع .

ولكن من المنظور القومي تعتبر الضرائب والاعانات مجرد تحويلات مالية فيما بين الشمروع والخزانة العامة ولا تمثل تكلفة أو منفعة قومية . وبالتالي يصير احتساب قيمة الواردات على أساس سيف CIE دون الجمارك وقيمة الصادرات على أساس فوب FOB دون الاعانات .

منهاج اليونيدو :

ونتناول الآن منهاج اليونيدو أولا حيث أنه أسهل نوعا في الشرح وان لم يكن أسهل في التطبيق دائما .

وبدءا بمرحلة تقييم منفعة الكفاءة للمشروع في تخصيص الموارد ، فان سعر الصرف الرسمي في معادلة الربحية المالية يلزم استبداله بالسعر المحاسبي للصرف الأجنبي Shadow Exchange Rate (SER) لتحويل قيم المعاملات الخارجية إلى العملة المحلية . وبناء عليه فان منفعة الكفاءة للمشروع National Benefit (NB) في عام معين يمكن

كتابتها بصفة مبدئية على منوال مشابه لما سبق ، وبنفس دلالة الرموز السابقة ، كالآتي :

$$NB = (SER)\ (X - M) - D$$

والخطوة الثانية في تقييم الكفاءة لدى منهاج اليونيدو هي استخدام معدل الأجر المحاسبي للعمل Shadow Wage Rate (SWR) بدلا من معدل الأجر السوقي في احتساب قيمة مدخلات المشروع المحلية المنشأة . وتوصلاً لذلك يلزم تقسيم تكاليف المشروع المحلية المنشأ إلى مكونين رئيسيين هما العمل Labor (L) والمدخلات الأخرى خلاف العمل Non Labor (NL) . ومن ثم يمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كالآتي توصلاً إلى تقييم لصافي منفعة الكفاءة للمشروع في عام معين :

معادلة اليونيدو الأولى : $NB = (SER)\ (X - M) - [(SWR)\ L + NL]$

وانتقالا الآن لمرحلة ادخال اعتبارات العدالة في منهاج اليونيدو ، فانها تتضمن تفكيك منافع الكفاءة للمشروع إلى نوعين من المنافع من منظور العدالة . هناك أولا العدالة بين الأجيال وتتطلب حصر الزيادة في المدخرات التي ينتظر حدوثها من قيام المشروع . وهناك ثانيا العدالة بين المعاصرين لبعضهم وهذه تتطلب حصر الزيادة في الاستهلاك التي تعود على المجموعات أو الطبقات أو المناطق التي تستحق « علاوة » أو رعاية خاصة . ويلي عملية حصر هذين النوعين من منافع العدالة استخدام أحد هذين النوعين من المنافع كمنسوب للقياس ينسب إليه النوع الآخر من المنافع بوزن نسبي مناسب . واليونيدو تأخذ الاستهلاك كمنسوب للقياس Numeraire في دالة الهدف وبالتالي يتم اعطاء وزن نسبي إضافي للزيادة في الادخار بالضرب في السعر المحاسبي للاستثمار .

فإذا افترضنا لتبسيط عرض الموضوع ان الزيادة في أجور العمال L تتجه بالكامل إلى الاستهلاك ، فان الزيادة في الادخار القومي هي ما يتبقى بعد دفع الزيادة في الأجور أي $(NB - \triangle L)$. ويجري ترجيح هذه الزيادة في الادخار بالضرب في السعر المحاسبي للاستثمار V بالشكل الآتي :

$$V\ (NB - \triangle L)$$

أما للتعبير عن العدالة بين المعاصرين ، فيمكن التمييز بين شتى المستفيدين من قيام المشروع باعطاء الزيادة في دخل (وبالتالي الزيادة في استهلاك) كل مجموعة أوزانا نسبياً متفاوتة d . فإذا كان لدينا عدة مجموعات من العمال عددها من i إلى n ويتزايد دخل واستهلاك كل منها فان من الممكن الترجيح بأوزان متباينة والتعبير عن ذلك كالآتي :

$$\sum_{i}^{n} N \triangle L_i \cdot d_i$$

وتلخيصا لما تقدم فان المنفعة القومية للمشروع من منظوري الكفاءة والعدالة Nationl Social Benefit (NSB) في عام معين يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

معادلة اليونيدو الثانية : $NSB = V (NB - \triangle L) + \sum_{i}^{n} \triangle L_i . d_i$

مقارنة منهاج اليونيدو وبمنهاج ليتل وميرليس :

ننتقل الآن إلى **منهاج ليتل وميرليس** . واحدى خصائصه البارزة أن يتم ايجاد التجانس بين قيم المدخلات والمخرجات للمشروع بتحويل جميع السلع الغير داخلة في التجارة الدولية إلى قيم دولية (بوحدات من العملة المحلية). وقد رأينا أن طريقة اليونيدو توجد التجانس بتحويل السلع الداخلة في التجارة الدولية إلى قيم محلية بالعملة المحلية . وتبرير ذلك في منهاج ليتل وميرليس هو الرغبة في معرفة القدرة التنافسية الدولية للمشروع والاطمئنان الى الكفاءة في تخصيص الموارد من منظور التجارة الدولية . وقد سبق أن نوهنا إلى أن هذا هو أحد المداخل الممكنة في قياس الكفاءة في تخصيص الموارد ولا يسلم من انتقادات معينة سنتعرض اليها لاحقاً في الجزء الثالث من البحث والذي يتناول ببعض التفصيل الأسعار المحاسبية للكفاءة في تخصيص الموارد .

ونستطيع ان ننفذ إلى لب **منهاج ليتل** وميرليس وتبيان بعض أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين منهاج اليونيدو بالتركيز على المعادلتين الرئيسيتين الخاصتين باحتساب منافع الكفاءة والعدالة على التوالي .

فباستخدام نفس دلالة الرموز السابقة ، وبنفس الافتراضات المبسطة للمشروع الاستثماري موضع التقييم ، يمكن كتابة معادلة ليتل وميرليس لتقييم كفاءة المشروع في تخصيص الموارد في صيغة مشابهة إلى حد ما للصيغة الموجودة في معادلة اليونيدو الأولى :

معادلة ليتل وميرليس الأولى $NB^{*} = (OER) (X-M) - a [SWR) L + NL]$

وهذه الصيغة تختلف عن صيغة اليونيدو في أنه تم الآن ضرب طرفي معادلة اليونيدو في معامل تحويل Conversion Factor هو $a = (\frac{OER}{SER})$ ويعادل النسبة بين السعرين الرسمي والظلي للصرف الأجنبي(*) .

(*) في الطرف الأيسر للمعادلة نعتبر أن $NB^{*} = (OER/SER\ NB$ ووضع علامة النجمة * فوق قيمة من القيم يعني أن القيمة تقيس بالعملة المحلية قدرا معينا من العملة الأجنبية .

ما معنى هذه الخطوة وما مبرراتها في منهاج ليتل وميرليس ؟ معناها أولا هو القبول بالسعر الرسمي للصرف الأجنبي في تقييم أثر المشروع على ميزان المدفوعات (OER) (X−M) .ومعناها أيضا هو تقييم مدخلات المشروع المحلية المنشأ بالاحتكام إلى السوق العالمي لايجاد قيمة الفرصة لهذه المدخلات . فالضرب في معامل التحويل a ينطوي من الناحية التحليلية في الواقع على خطوتين هما القسمة على سعر الصرف المحاسبي 1/SER لايجاد القيمة الحقيقية أو قيمة الفرصة في السوق العالمية للمدخلات المحلية بالعملة الأجنبية ، ثم الضرب في السعر الرسمي للصرف الأجنبي OER لتحويل قيمة هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية .

وفي التطبيق العملي لمنهاج ليتل وميرليس يتم تقييم مدخلات المشروع ذات المنشأة المحلي (وكذلك مخرجاته التي قد تباع في السوق المحلية) بطريقة مختلفة ومطولة بعض الشيء عن الضرب في معامل التحويل a كما تشير معادلة ليتل وميرليس الأولى . اذ يتم التفرقة بين ثلاثة أنواع من السلع والخدمات ويُتّبع لكل منها أسلوب خاص بالتقييم .

أ ـ السلع والخدمات التي لها نظير في التجارة الدولية ويتم تسعيرها بالأسعار الدولية كما لو أنها ستدخل في التجارة الدولية تصدير أو استيرادا (أسعار فوب للتصدير وأسعار سيف للاستيراد) .

ب ـ السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية (كالتشييد والكهرباء والنقل المحلي مثلا) فهي التي يتم تثمينها بواسطة معامل تحويل نمطي يضعه جهاز تقييم المشروعات . أما إذا كانت هذه السلع والخدمات تشكل نسبة كبيرة من المدخلات الكلية للمشروع ، فقد يجري تفكيكها إلى مدخلاتها وتثمينها بالأسعار الدولية .

جـ ـ السلع والخدمات التي لا تدخل حاليا في التجارة الدولية للدولة لوجود بعض القيود على تحركاتها ولكن يمكن أن تكون موضع متاجرة دولية إذا تم ترشيد (أي تحرير نسبي) للسياسة التجارية الخارجية للدولة . وهذه يتطلب تثمينها معرفة ظروف العرض والطلب عليها ،وما إذا كانت احتياجات المشروع منها سيتم تلبيتها بانقاص الاستهلاك المحلي أم بزيادة الانتاج المحلي ومدى وجود طاقات انتاجية عاطلة ووفورات الحجم الكبير في الانتاج . ويجري تثمينها وفقا لأهميتها النسبية في المدخلات الكلية للمشروع . فقد يجري استخدام الأسعار الدولية مباشرة ، أو معامل تحويل نمطي يضعه جهاز تقييم المشروعات ، أو يجري تفكيكها إلى مدخلاتها أن كان يمكن تثمين هذه المدخلات بالأسعار الدولية .

وفي ضوء هذا الطرح الموجز لطريقة ليتل وميرليس تتضح بعض صعوبات

تطبيقها . إذ أن اختيار الأسعار العالمية التي ستطبق في تقييم المشروع ليس بالأمر السهل دائماً وذلك لتباين نوعية السلع الدولية وتفاوت وتوقيت التسليم واختلاف قوة المساومة للدولة في الاطار الأوسع للمعاملات التجارية وغير التجارية للدولة مع غيرها من الدول . ومن ناحية اخرى فان عملية تفكيك بعض السلع إلى مدخلاتها هي عملية مطولة وقد تتطلب الاستعانة بجداول المدخلات والمخرجات . وبالاضافة إلى ذلك فليس من السهل معرفة التكاليف الحدية لانتاج المدخلات عند وجود طاقات انتاجية عاطلة أو وجود وفورات الحجم الكبير .

أما فيما يتعلق بمعادلة ليتل وميرليس الثانية لقياس منفعة العدالة للمشروع فانها تشابه أيضا إلى حد ما المعادلة الثانية لليونيدو ، وتأخذ الشكل التالي :

معادلة ليتل وميرليس الثانية : $$NSB^{\star} = (NB^{\star} - \triangle L^{\star}) + \frac{\sum_{i}^{n} \triangle L^{\star} \cdot d_i}{v}$$

وهذه الصيغة تختلف عن صيغة اليونيدو في أن القيم الآن ، وان كانت معبرا عنها بوحدات من العملة المحلية ، إلا أنها قيم لمقادير معينة من الصرف الأجنبي(*) . ومن جهة أخرى فان طريقة ليتل وميرليس تأخذ الادخار منسوبا للقياس Numeraire وليس الاستهلاك كما هو الحال في طريقة اليونيدو ومن ثم فان الوزن النسبي V وهو السعر المحاسبي للاستثمار لا يستخدم لترجيح بالضرب في الزيادة في الادخار، وإنما يستخدم كمقام في القسمة لتخفيض قيمة (أو التهوين بعض الشيء من قيمة) الزيادة في الاستهلاك .

واختلاف منسوب القياس Numeraire بين المنهاجين ليس اختلافا جوهريا في الواقع لأن الاستهلاك القومي في الحاضر وإن كان مقياسا مباشرا للرفاهية دون أدنى غموض فان الادخار الجاري ليس إلا الشطر الثاني من الدخل القومي . ويعتبر الادخار الطريقة إلى زيادة الاستهلاك في المستقبل . وكل ما يترتب على اختلاف منسوبي القياس بين المنهاجين هو اختلاف شكلي في القيم حيث تعطي طريقة ليتل وميرليس قيما أقل بنسبة ثابتة من قيم اليونيدو وذلك لخلو منسوب القياس في منهاج ليتل وميرليس (الادخار الحكومي) من أي ترجيح بأوزان نسبية . وبالمقابل فان منسوب القياس في منهاج اليونيدو وهو الاستهلاك يتضمن ترجيحاً بأوزان نسبية للطبقات والمناطق محل الرعاية . ولكن احتساب صافي القيمة الحاضرة أو معدل العائد الداخلي للمشروع بأي من المنهاجين المذكورين لا يتأثر بكيفية اختيار منسوب القياس .

(*) وفقا لما سبق الاشارة اليه في الملحوظة الهامشية الأخيرة عن معنى وجود النجمة فوق قيمة من القيم .

واعتمادا على الافتراض التبسيطي بأن الزيادة في أجور العمال ستتجه بالكامل للاستهلاك فان من الممكن في طريقة ليتل وميرليس استبدال علامة الاضافة في المعادلة الأخيرة بعلامة طرح حتى يمكن التعبير عن المنفعة القومية الصافية للمشروع في شكل موجز كادخار حكومي للحصيلة من العملة الأجنبية (مقاسة بالعملة المحلية) . وهذا الادخار الحكومي يمكن من حيث المبدأ استخدامه في تلبية شتى الاحتياجات سواء كان ذلك للاستثمار ، أم لزيادة الاستهلاك المحلي من السلع العامة للمجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي تستحق رعاية خاصة من منظور العدالة .

مقارنة جوانب أخرى في المنهاجين :

أحد أوجه الاختلاف الأخرى المنهاجين موضع المقارنة الحالية هو في كيفية اختيار معدل الخصم الاجتماعي وهو المعدل الهام للخصم والذي بموجبه يتم ايجاد القيمة الحاضرة للتدفقات من المنافع القومية للمشروع .

ومن المعروف ان أي تعديل في معدل الخصم قد يؤدي إلى تغيير جوهري في نتيجة تقييم بعض المشروعات . فهذا المعدل يحدد الحد الفاصل بين المشروعات المقبولة والمشروعات المرفوضة . .

ومن المفروض مثاليا أن يتم تحديد معدل الخصم في التقييم القومي للمشروعات بحيث يكون هناك تعادلٌ بين القيمة الكلية للمشروعات الاستثمارية في برنامج القطاع العام وبين الميزانية المخصصة لها من جهة أخرى في فترة زمنية معينة . وهذا الاعتبار يتطلب عناية خاصة في تحديد معدل الخصم . لأن الخطأ في تحديد هذا المعدل بالارتفاع عن المستوى المنشود قد يترتب عليه وجود فائض غير مستخدم من الاعتمادات في الميزانية الاستثمارية . كما أن الخطأ في تحديد معدل الخصم بالانخفاض عن المستوى المنشود يترتب عليه سرعة استنفاد الميزانية الاستثمارية قبل تنفيذ كل المشروعات المقبولة في التقييم .

ويتفق منهاجا اليونيدو وليتل وميرليس في الافتراض بوجود اختلال أو ازدواجية في أسواق رأس المال في كثير من الدول النامية والتي من مظاهرها الفجوة بين معدل الفائدة المنخفض على الادخار (والذي يعتبر مؤشرا على التفصيل الزمني للاستهلاك في المجتمع) وبين معدل العائد المرتفع على الاستثمار (والذي يعتبر مؤشرا على الانتاجية المرتفعة لعنصر رأس المال النادر نسبيا في الدول النامية) . واختيار واحد من المعدلين المذكورين كمعدل للخصم له انعكاساته بطبيعة الحال على تقييم المشروعات وفي مدى التوازن المنشود بين الميزانية الاستثمارية والقيمة الكلية للبرنامج الاستثماري في القطاع العام .

هناك بالطبع اجتهادات كثيرة في كيفية واختيار معدل الخصم الاجتماعي[٧]. ولأغراضنا الحالية يكفي الاشارة إلى أن منهاج اليونيدو يوصي باستخدام معدل منخفض نسبيا للخصم يقترب من التفضيل الزمني الاجتماعي للاستهلاك . بينما أن منهاج ليتل وميرليس يوصي باستخدام معدل مرتفع نسبيا للخصم يقترب من معدل العائد على الاستثمار . وبهذا الشكل فان كل منهاج يختار في الواقع معدل الخصم الذي يعتبر اكثر تمشيا وانسجاما مع منسوب القياس الذي يرتكز عليه المنهاج . وعلى أية حال ، فان المنهاجين يتفقان على ضرورة تحديد معدل الخصم الاجتماعي مركزيا بواسطة جهاز التخطيط كأحد « المعلمات » National Parameters أو « الضوابط القومية » أو الأوزان النسبية الرئيسية التي يجري تحديدها وتعديلها مركزيا ويلتزم بها القائمون بتقييم المشروعات العامة أو التي للقطاع العام دور كبير فيها .

وبصفة عامة يمكن القول بأن في منهاج ليتل وميرليس ميزتين على الأقل بالمقارنة إلى منهاج اليونيدو .

أول المزايا لمنهاج ليتل وميرليس يتضح برؤية كيفية تطبيق كل منهاج في حالتين افتراضيتين نقيضتين ومتطرفتين بعض الشيء . الحالة الأولى هي مشروع تدخل جميع مدخلاته ومخرجاته دون استثناء في التجارة الدولية . فطريقة ليتل وميرليس اسهل في التطبيق هنا حيث يمكن مباشرة احتساب صافي أثر المشروع على العملية الأجنبية باستخدام الأسعار الدولية وسعر الصرف الرسمي . بينما تتطلب طريقة اليونيدو بالضرورة احتساب السعر المحاسبي للصرف الأجنبي واحتسابه في منهاج اليونيدو معقد التركيب حيث يتطلب ترجيحا بالأوزان النسبية للسلع الداخلية في التجارة الدولية على المستوى القومي للدولة[٨] . وفي الحالة الافتراضية القصوى الثانية ، وهي مشروع لا تدخل أي من مدخلاته ومخرجاته على الاطلاق في التجارة الدولية ، فان طريقة ليتل وميرليس أسهل أيضا نسبيا في الاحتساب حيث يتم التقييم بداية ونهاية بتحويل القيم في اتجاه الأسعار الدولية . وبالمقارنة فان منهاج اليونيدو باستخدامه لأسعار محاسبية تحكمية إلى حد بعيد لتصحيح هيكل الأسعار المحلي ، لن يستطيع تبيان مقدرة المشروع على المنافسة الدولية الا بخطوة إضافية نهائية هي التحويل إلى وجهة الأسعار الدولية واحتساب وتطبيق سعر محاسبي للصرف الأجنبي .

ثاني المزايا لمنهاج ليتل وميرليس يتضح في المراحل اللاحقة لتقييم المشروع عقب انشائه وبالتحديد في مجال سياسات التسعير لمشروعات القطاع العام ، وفي مجال التقييم اللاحق للأداء السنوي للمشروع . إذ يمكن لسياسات التسعير والتقييم اللاحق للأداء للمنشأة الاعتماد في حينه على مستوى الأسعار الدولية عند حدود الدولة وذلك بطريقة

منهجية إلى حد كبير وفي نفس الأطار الذي جرى فيه تقييم قرارات الاستثمار في المقام الأول . وهذا مما يساعد في رأي البعض في ترشيد سياسات التسعير لمشروعات القطاع العام وفي متابعة نشاطه[٩].

وجدير بالاشارة أن لكل من المنهاجين تصوراً خاصاً عن مدى السلطة المخولة لجهاز تقييم المشروعات في جهاز التخطيط القومي ، فمنهاج اليونيدو ويفترض أن جهاز تقييم المشروعات محدود السلطة نوعاً في رسم السياسة الاقتصادية العليا بالمقارنة إلى التصور الموجود في طريقة ليتل وميرليس . فيتطلب منهاج اليونيدو من جهاز التقييم اجراء حوارات مستمرة مع السلطات العليا للتخطيط لترجمة الأهداف القومية إلى ضوابط ومعايير لتقييم ومفاضلة المشروعات . وفي المقابل فان منهاج ليتل وميرليس يفترض استجابة السلطات التخطيطية العليا لتوصيات جهاز تقييم المشروعات وخاصة فيما يختص بسياسة التجارة الخارجية ولذا يتطلب من جهاز التقييم التوجه والتركيز في جهوده على التنسيق مع القائمين بتنفيذ وادارة المشروعات .

والواقع أن جهاز تقييم المشروعات لا بد وأن يقوم بدور تنسيقي في الاتجاهين أي مع المستوى التخطيطي الأعلى والمستوى التنفيذي الأدنى حتى يمكن بلورة مفاهيم مشتركة بين شتى المستويات وتوصيل الأهداف القومية إلى المستوى التنفيذي . فالاقتصار على التنسيق مع المستويات العليا فحسب وفقا لما يشير به منهاج اليونيدو قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير في طرق تنفيذ وتشغيل المشروعات عن دراسات الجدوى لأن القائمين بالتنفيذ والادارة يتعاملون يوما بيوم مع أسعار حقيقية في الأسواق وليس مع الأسعار الظلية . ومن الناحية الأخرى فان الاقتصار على التنسيق مع القائمين بالتنفيذ والادارة فحسب وفقا لما يشير به منهاج ليتل وميرليس قد يترتب عليه اختيارات مضللة وتنفيذ فاشل للمشروعات اذا لم تستجب السلطات العليا للتوصيات المتعلقة بترشيد الحماية الجمركية مثلا .

وإزاء ما تقدم نقول بأن سلطة جهاز تقييم المشروعات لا يمكن أن تحدد بصورة عامة مطلقة دون الاشارة إلى ظروف للمكان والزمان . ومن الميسور المناداة بضرورة التنسيق في شتى المستويات . ولكن التوصل لذلك عمليا يصطدم للأسف بكثير من صخور الأمر الواقع عند التنفيذ .

الجزء الثالث

اختيار الأوزان النسبية

أسعار الكفاءة لدى منهاج اليونيدو :

يشير منهاج اليونيدو بالتوصل إلى احتساب مجموعة محدودة العدد من الأسعار

المحاسبية الرئيسية أو المعلومات National Parameters المنسقة مع بعضها البعض بقدر الامكان بتطبيق بعض من المعادلات الرياضية[١٠]. ومن المفروض أن يتم احتساب هذه الأسعار الرئيسية مركزيا بواسطة جهاز لتقييم المشروعات أو وزارة للتخطيط ، والبعض الآخر يترك لحسن تقدير مقيّم المشروع .

ولا بد أن يكون واضحاً أن فتح الباب لتصحيح الأسعار السوقية على النهج الذي تشير به اليونيدو هو عملية متشبعة . ذلك لأن تقدير السعر المحاسبي لاحدى السلع أو الخدمات قد يتطلب استخدام واحد أو أكثر من الأسعار السوقية الأخرى ، وهذه الأخيرة قد تكون مختلة ، وتتطلب بدورها تصحيحا آخراً وهكذا . وحيث أن هيكل الأسعار عادة مترابط وظروف الطلب والعرض دائمة التغير فان تحديد وتغيير الأسعار المحاسبية يضع عبئا مؤكدا على عاتق أجهزة تقييم المشروعات .

أسعار الكفاءة لدى منهاج ليتل وميرليس :

من هنا نجد أن منهاج ليتل وميرليس يحاول إلى حد ما تفادي هذه المشاكل النظرية والتطبيقية بالاعتماد الكبير على الأسعار الدولية السائدة لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد . ويقترح المنهاج تقييم جميع مدخلات المشروع ومخرجاته ، سواء ما يدخل منها في التجارة الدولية أو لا يدخل ، بالأسعار الدولية وذلك لمعرفة قيمة الفرصة للموارد في استخدامات بديلة حقيقية وقائمة وليست بدائل افتراضية كما هو الحال عند تقدير الأسعار المحاسبية عادة . ووفقا لهذا المنهاج تكون المنفعة الصافية للمشروع هي مدى مساهمته في زيادة حصيلة النقد الأجنبي في خزانة الدولة . وقد سبق أن أشرنا إلى السهولة النسبية في معرفة الأسعار الدولية ـ رغم صعوبات ذلك ـ وإلى الميزة الأخرى التي يتيحها الأخذ بالأسعار الدولية في مرحلة لاحقة هي متابعة أداء المشروع بعد انشائه وتشغيله . غير أن الأمر لا يخلو من مآخذ وتحفظات من نوع آخر .

تحفظات على استخدام الأسعار الدولية :

ثمة عدة مآخذ وتحفظات يمكن أن توجه إلى منهاج ليتل وميرليس في الاعتماد على الأسعار الدولية كنظام للمعلومات تنبني عليها قرارات الاستثمار المحلية . ونتناول هذه المآخذ ببعض المناقشة .

المأخذ الأول على استخدام الأسعار الدولية هو أن الأسواق الدولية بدورها بعيدة كل البعد عن شروط المنافسة الحرة الكاملة وانها قائمة على توزيع مجحف للدخول والثروات بين الدول المتقدمة والدول النامية . ومع التسليم بصحة ذلك ، فان هذا المأخذ

له اعتباره ووزنه عند صياغة نظام اقتصادي دولي جديد وليس في مجال تقييم المشروعات في ظل النظام الاقتصادي القائم في أي لحظة زمنية معينة . فمن منظور الدولة الواحدة ، لا ضير عليها في أن تقوم باحتساب منافعها القومية المحتملة من مشروع استثماري معين مثلما تقوم باحتساب المنافع المحتملة من التجارة الدولية من خلال المشاركة في النظام القائم .

المأخذ الثاني على استخدام الأسعار الدولية هو الخشية من الارتباط المتزايد بالأسواق الدولية ، ومن ثم عدم تطوير وحماية الصناعات المحلية الناشئة من جهة ، وتقليد أنماط الاستهلاك والتكنولوجية غير المناسبة من الخارج من جهة أخرى . وفي بعض الصياغات النيوماركسية لهذا التخوف يجري التحذير بأن تبعية الدول النامية تجاريا للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة يترتب عليها تبعية اقتصادية انتاجية وتبعية سياسية للمعسكر الغربي وفي ذلك تقوية له وأضعاف للمعسكر الاشتراكي . وفي أي من الصياغتين ، فان هناك قضايا عديدة مثارة ومثيرة للجدل في هذا الجانب من الموضوع . أولا هل يمكن اعطاء مفهوم واضح وأجل محدد للصناعة الناشئة التي تستحق حماية جمركية ؟ ثانيا ما هي تماما أنماط الاستهلاك وأساليب الانتاج المناسبة للدول النامية ؟ ثالثا ما هي الحدود اللازمة للاعتماد على النفس وما هي الحدود الممكنة للتخلص من التبعية ؟ وأخيرا وليس آخرا كيف يمكن تقوية العلاقات الاقتصادية مع دول التخطيط المركزي دون تبعية سياسية جديدة ؟ ليس هناك اجابات قاطعة على هذه التساؤلات . ومن ثم فان الجدل بشأنها قد يستمر طويلا ويتشعب بعيدا عن مجال تقييم المشروعات .

المأخذ الثالث على استخدام الأسعار الدولية والأسواق الدولية هو الخشية من تدهور شروط المبادلة ضد الدول النامية ، أو الخشية من حصولها على نصيب متواضع من منافع التجارة الدولية على المدى الطويل . فقد حدث من قبل أن فازت الدول الصناعية المتقدمة بالزيادات المستمرة في الأرباح والأجور الحقيقية للعمال ، بفضل المركز الأقوى في المساومة للحكومات ولنقابات العمال في تلك الدول . وفي مقابل ذلك نأخذ في الاعتبار أن الاستعمار الأوروبي لم يخلق التجارة الدولية . وانما باكتشافاته الجغرافية أدى إلى إيجاد ارتباط بين عدة أسواق اقليمية للتجارة الخارجية كانت قائمة منذ القدم ووحدها الاستعمار الأوروبي في سوق واحدة كبيرة على المستوى العالمي . فالتجارة الخارجية كانت معروفة ومرغوبا فيها قبل الاستعمار الأوروبي . ومن المنظور الحديث ، ومهما كانت العيوب في الماضي ، فان التجارة الخارجية هي طريقة غير مباشرة للانتاج وللاستخدام الأكفء للموارد المحلية المتاحة . ومن الممكن تدبير فرص الانتفاع بالتجارة الدولية مع

تفادي نتائجها الضارة ، وذلك بتنظيم الرسوم الجمركية ، وفرض حصص للاستيراد ، واقامة نظم لاعانة الصادرات ، وتنظيم التجمعات التجارية الدولية لمواجهة القوى الاحتكارية في البيع والشراء .

وادراكا للحكمة فيما سبق ، فان المطروح في منهاج ليتل وميرليس في سياق تقييم المشروعات ليس الأخذ بسياسة حرية التجارة على اطلاقها . وانما المطروح هو التعرف على الفرص الحدية المتاحة للاقتصاد القومي في الأسواق العالمية كمؤشر لمعرفة المزايا النسبية للإنتاج وتحقيق الكفاءة التجارية . وتجدر ملاحظة أن هذا الاختيار تمارسه إلى حد ما دول التخطيط المركزي الاشتراكية نفسها حينما تحتكم الى منطق الأسواق العالمية في كثير من المواقف لمعرفة قيمة الفرصة البديلة للموارد ، أو وجود ما يدعوها إلى التشكيك في دقة عمل نظم التسعير المحلية الموجودة بها في ظل نظم التخطيط المركزي .

والأخذ بهذا النهج في تقييم المشروعات الاستثمارية في الدول النامية بالاستناد إلى الأسعار الدولية ليس معناه بالضرورة أو في كل الحالات القيام برفض المشروع الذي يتبين عدم جدواه بالأسعار الدولية . فقد تكون هناك مبررات قومية واستراتيجية تبرر اقامة المشروع . . ولذلك قد يتم السير في تقييم بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية باستخدام أسلوب فاعلية التكاليف لاختيار حجم المشروع الذي يؤدي إلى تدنية التكاليف .

الأوزان النسبية للعدالة :

ليس هناك فوارق كبيرة من حيث الشكل بين منهاجي اليونيدو ومنهاج ليتل وميرليس في **كيفية استخدام الأوزان النسبية للعدالة**، سواء في المحور الأول عبر الأجيال (باستخدام السعر المحاسبي للاستثمار) ، أم في المحور الثاني بين المعاصرين (باعطاء علاوة أي وزن نسبي خاص للترجيح إلى حد ما من المنافع العائدة على الطبقات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية التي تكون موضع رعاية خاصة) . وانما التساؤل الراهن عن المنهاجين هو في **كيفية اختيار** الأوزان النسبية التي يجري استخدامها في الاطار التحليلي للتكلفة والمنفعة ، وعن جدوى هذا الترجيح من الناحية العملية .

نلاحظ أولا أنه ليس هناك من حيث المبدأ صعوبة كبيرة في كيفية احتساب السعر المحاسبي للاستثمار توخيا للعدالة بين الأجيال المتعاقبة . حيث أنه في جوهره ـ كما سلف القول ـ عبارة عن نسبة بين العائد على الاستثمار والعائد على الادخار . وانما الصعوبة تكمن في كيفية وضع الأوزان النسبية تصديا لمشاكل الفقر النسبي أو الفقر المطلق بين المعاصرين لبعضهم البعض .

ولنتناول **الفقر النسبي** ، توصي المناهج المعاصرة باتخاذ المتوسط القومي لدخل الفرد Per Capita GNP كمنسوب للقياس في وضع الأوزان النسبية ، أي يعطي قيمة مساوية للواحد الصحيح . ثم يتم اعطاء أوزان نسبية متزايدة (أي علاوات متزايدة) للمنافع التي تعود من المشروع على تلك المجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي ينقص متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط القومي . ومن شأن هذه الطريقة الترجيح إلى حد ما من المشروعات التي يعود نفعها على تلك المجموعات أو المناطق المحرومة نسبيا .

أما الأسلوب الثاني البديل لتناول **الفقر المطلق** فبمقتضاه يتم وضع واستخدام الأوزان النسبية فقط لترجيح الزيادة في دخول تلك المجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي تقع في أدنى السلم الاقتصادي والاجتماعي . وتوصلا لذلك يتم اختيار مستوى اعتباري كمنسوب للقياس يمثل الفقر المطلق ، أي الحد الأدنى لمستوى الدخل المقبول اجتماعيا . وهذا المستوى يقل بكثير بداهة عن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المذكور في الأسلوب الأول . ويتم اعطاء أوزان نسبية فقط لترجيح الزيادة في دخول من تقل مستويات دخولهم عن هذا الحد الحرج .

وتجدر الاشارة إلى أنه ليس هناك في أي من الأسلوبين المذكورين أعلاه طريقة موضوعية واضحة وسهلة لاختيار الأوزان النسبية التي تعطي لأي مجموعة أو اقليم بالنسبة إلى منسوب القياس الذي يقع عليه الاختيار . فقد طرحت في الساحة عدة مداخل للاهتداء إلى هذه الأوزان النسبية بحيث تكون بعيدة بقدر الامكان عن التقدير الشخصي للقائم بتقييم المشروع . فقد اقترح منهاج اليونيدو مثلا فكرة اشتقاق هذه الأوزان النسبية عن طريق حوار مع المستويات العليا لاتخاذ قرارات الاستثمار . كما اقترح البعض فكرة اشتقاق الأوزان النسبية من المعدلات الحدية للضرائب . واقترح البعض الآخر اشتقاق الأوزان النسبية بقسمة المتوسط القومي لدخل الفرد على التوالي على متوسط دخول المجموعات أو المناطق المحرومة نسبيا . ولكن ليس هناك اجماع بعد على أفضلية أي من من هذه المداخل . ومن ثم فإن اختيار الأوزان النسبية يخضع في النهاية لعنصر التقدير الشخصي لفرد معين أو لجنة من اللجان ، وهو الأمر الذي قد يؤخذ أحيانا على المناهج المعاصرة .

ولكن الانصاف للمناهج المعاصرة يقتضي منا مراعاة ان الطريقة الأخرى التقليدية، وهي اعطاء نفس الوزن النسبي للمنافع التي تعود على مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية ، تعني اسقاط اعتبارات العدالة من الحسبان بالكامل في تقييم المشروعات اذ هي تغفل التفاوت القائم في توزيع الدخول والثروات ، كما تغفل التباين

في توزيع منافع وتكاليف المشروعات فيما بين هذه الطبقات والمناطق الجغرافية .

ولذلك فإن التساؤل الرئيسي الذي يثار في هذا السياق هو مبررات ادخال اعتبارات العدالة في تقييم المشروعات ، وجدوى ذلك في تغيير النمط القائم لتوزيع الدخول والثروات في دولة من الدول .

أما عن المبررات فهي تتلخص في أن في بعض الدول النامية قد لا يسمح المناخ السياسي القائم بادخال اصلاحات مباشرة وكافية لاعادة توزيع الثروات ، كما قد تكون السياسة المالية للدولة مقيدة بشتى القيود في تحديد مستوى واتجاهات الايرادات العامة والانفاق العام . ولكن اذا كان الأمر كذلك في دولة من الدول في أي وقت من الأوقات فان من المستبعد أن يهتم نظام الحكم القائم اهتماما حقيقيا وجديا بادخال اعتبارات العدالة بطريقة مستترة وغير مباشرة مثل تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة .

وهذا يجرنا إلى النقطة الثانية من التساؤل وهي جدوى وفاعلية العدالة في تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة في تغيير نمط التوزيع القائم للدخول والثروات . والاجابة ترتبط دون شك بصغر أو كبر معدل الاستثمار الذي يتولاه القطاع العام أو يتولى توجيهه . وعلى أحسن الفروض تفاؤلا فان هذا النهج بمفرده يكون بطيء المفعول في احراز النتائج المرجوة . ذلك أن معدل الاستثمار العام السنوي ليس سوى نسبة معينة من الدخل القومي السنوي ، والأخير ليس سوى نسبة معينة من رصيد الثروة القومية في أي لحظة زمنية . ولذلك فان توجيه دفة الاستثمار العام بعض الشيء توخيا للعدالة الاجتماعية قد يكون اجراء ضروريا ولكنه بالتأكيد ليس كافيا بمفرده .

وعلى أية حال يلاحظ أن المناداة بادخال اعتبارات العدالة في المناهج المعاصرة ليس معناه تسهيل الموافقة على كل المشروعات التي تخدم الطبقات أو المناطق موضع الرعاية الخاصة . وانما الهدف هو التمييز والمفاضلة بين المشروعات من منظوري الكفاءة والعدالة في نفس الوقت بالاحتكام إلى عدة أوزان نسبية لترجيح كل من هذين الهدفين الرئيسين ، وبالاحتكام أيضا إلى عدة أوزان نسبية أخرى للعدالة عبر الأجيال وبين المعاصرين لبعضهم البعض .

الجزء الرابع

المناهج المعاصرة في الميزان

لعل من أبرز خصائص المناهج المعاصرة هو محاولة الاحاطة في اطار تحليلي واحد

باعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد مع العدالة في توزيع الدخول والثروات . ووفقا لذلك تبيح المناهج المعاصرة دون تردد ما تم تحريمه لفترة طويلة في علم الاقتصاد من عقد مقارنات بين المنافع العائدة على مختلف الأشخاص ، كما انها توصي دون حرج باعطاء أوزان نسبية متفاوتة للتغير في هذه المنافع .

وفي نفس الوقت فإن الاتجاه في هذه المناهج إلى الاسترشاد بالأسعار العالمية في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد (خاصة منهاج ليتل وميرليس) من شأنه فصل ساحتي الانتاج وتوزيع الدخول عن بعضهما البعض إلى حد كبير . وهو الأمر الذي يتيح الفرصة للدول النامية من حيث المبدأ لاتخاذ الاجراءات المستهدفة لعدالة التوزيع دون الخوف المعتاد من أن يكون لاجراءات العدالة أثرٌ مرتد ضار على حوافز قرارات الادخار والاستثمار والانتاج .

وبالاضافة إلى ما تقدم ، فان تطبيق المناهج المعاصرة يتطلب مواجهة مباشرة لبعض القضايا المحورية العامة في تخطيط التنمية . فالعمل بهذه المناهج يتطلب تحديداً للمدى المرغوب فيه اجتماعيا لزيادة معدل الادخار والاستثمار القومي ، وللدور الذي يناط للقطاع العام في تحقيق ذلك .

كما تلقي هذه المناهج الضوء على المقدرة التنافسية الدولية للمشروعات الاستثمارية التي يجري تقييمها ، وبالتالي فان الأخذ بها يتطلب تحديدا للمدى المرغوب فيه لانفتاح الاقتصاد القومي على الاقتصاد العالمي .

وعلاوة على ما تقدم فان احتواء هذه المناهج على الأهداف القومية بنسب واضحة يعطي لهذه المناهج صلاحية أوسع في التطبيق للمفاضلة بين المشروعات المنتمية إلى قطاعات مختلفة، وليس فقط ـ كما كان الحال من قبل ـ للمفاضلة بين المشروعات داخل القطاع الواحد . ويترتب على ذلك الارتقاء لو شئنا بطرق تقييم المشروعات من المستوى التكتيكي لتخصيص الموارد داخل كل قطاع على حدة إلى المستوى الاستراتيجي للتخطيط والمتعلق بتخصيص الموارد بين القطاعات . وإذا وجدت هذه الرغبة فان البيئة المثلى لتطبيق المناهج المعاصرة قد تكون دول التخطيط المركزي المتقدمة اقتصاديا والتي قد تفكر في الأخذ باللامركزية في قرارات الاستثمار ، بحيث يمكن لها أن تحدد أولويات الانتاج فحسب في الخطة الاقتصادية القومية ، تاركة القرارات التفصيلية للاستثمار الى مستوى

أدنى يتم فيه التقييم والمفاضلة بين المشروعات باستخدام اسعار محاسبية وأوزان نسبية للعدالة[١١].

محصلة ما سبق هو أن تطبيق المناهج المعاصرة لتقييم المنفعة القومية للمشروعات يتوقف في النهاية على نوعية المناخ السياسي في الدولة النامية . فهذه المناهج تتجه في وجهتها إلى الدول ذات النظام الاقتصادي المختلط التي يوجد بها قطاع عام كبير ومسلم له بالريادة أو على الأقل بدور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية . ولن تجد هذه المناهج اهتماما جديا بتطبيقها في الدول النامية التي تسلم بالريادة أو بالدور الرئيسي في التنمية للقطاع الخاص . وبالمثل ، ولكن لأسباب أخرى ، لن تجد هذه المناهج اهتماما بتطبيقها في الدول النامية التي تحكمها نظم سياسية ثورية ، حيث أنها ستفضل أساليب أكثر سرعة وفعالية في توزيع الدخول والثروات في حين أن الدقة الحسابية واعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد لن تستوقفها طويلا .

وبينما يوجد في الآونة الراهنة تطبيقات محدودة نسبيا لمنهاج اليونيدو[١٢] فان هناك عدداً أكبر من التطبيقات لمنهاج ليتل وميرليس[١٣]. ويرجع الانتشار النسبي لمنهاج ليتل وميرليس إلى سهولته النسبية في التطبيق من جهة كما ذكرنا ، كما يرجع ذلك من جهة أخرى إلى تبني عدة مؤسسات أوروبية لهذا المنهاج وقيامها بتنظيم الحالات التطبيقية . وفي نفس الوقت فان منهاج اليونيدو لم يجد تعاطفا قويا ومستمرا من منظمة اليونيد أو غيرها من المؤسسات حتى الآن . بل نجد أن اليونيدو بالاشتراك مع مركز التنمية الصناعية للدول العربية قد قدمت منهاجا جديدا معدلا ومبسطا بعض الشيء ويعتبر انتقائيا بين المنهاجين .

والمناهج المذكورة بصفة عامة قد تفاعلت مع بعضها البعض . فعلى سبيل المثال ، فان اهتمام اليونيدو بقضايا العدالة في التوزيع قد وجدت لها صدى في الصياغة المعدلة لمنهاج ليتل وميرليس المنشور عام ١٩٧٤ . ومن ناحية اخرى فإن اهتمام منهاج ليتل وميرليس بكفاءة المشروعات من المنظور الدولي قد وجدت لها صدى لدى مؤلفي منهاج اليونيدو[١٤]

ويلاحظ أنه إذا توافرت البيانات اللازمة عن أي مشروع وتوافرت المعلمات أو الأسعار المحاسبية الرئيسية فان من الميسور نسبيا احتساب المنفعة القومية للمشروع بالمنهاجين . فاذا أشار المنهاجان بنتيجة تقييم واحدة للمشروع فان هذا مداعاة لطمأنينة أكبر في نتيجة التقييم . أما إذا اختلف المنهاجان في نتيجة التقييم فيمكن بمراجعة الحسابات تتبع مصدر الاختلاف ، ويكون الاختلاف مرجعه في النهاية الاختلاف في أحد

المعلمات أو في طريقة احتساب قيمة الفرصة للموارد[١٥].

والقول بأن هذه المناهج لتقييم المنفعة القومية للمشروعات هي مناهج معقدة وصعبة التطبيق قول صحيح إذا ما قارناها بالطرق السهلة لتقييم الربحية المالية . ولكن إذا تمت المقارنة مثلا مع النواحي الهندسية في دراسات الجدوى ، لتبين أن المناهج الاقتصادية الحالية للتقييم ليست في الواقع بالصعوبة الكبيرة أو التعقيد المغالى فيه[١٦] .

وتبدو أن الصعوبة الأكبر في تطبيق هذه المناهج هي في تدريب خبراء تقييم المشروعات على تطبيق هذه المناهج الجديدة وفي امدادهم بالضوابط التي تحدد مركزيا ، ومع ذلك ، فلا بد من مراعاة أن عملية المشروعات ليست سوى مرحلة واحدة في دورة حياة المشروع ، وأن المغالاة في الاهتمام بعملية التقييم وتدريب المتخصصين قد ينطوي على سوء تخصيص لبعض وقت وجهد خبراء الاقتصاد الذين قد تشتد اليهم الحاجة في المراحل الأخرى السابقة أو اللاحقة لعملية تقييم المشروع الاستشاري .

وأخيرا وليس آخراً ، فإن التطبيق الناجح لهذه المناهج ، أو ما يحل محلها من مناهج أخرى في المستقبل ، يتطلب وجود تفاعل بين عدة مستويات تخطيطية وفي الاتجاهين ، من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ، وذلك للتوصل إلى الحجم والتكوين الأمثل لبرامج الاستثمار على امتداد أفق زمني معين .

الحواشي

(١) ليس هناك فارق كبير من الناحية العملية في معظم الحالات بين استخدام الطريقة المذكورة أعلاه وبين طريقة معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return وإنما المهم هو حسن اختيار معدل الخصم الذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار .

(٢) هناك أسلوبان آخران للجمع بين عدة أهداف عدا وضع الأوزان النسبية. إذ يمكن القول بتعظيم أحد الهدفين مع اشتراط قيد أدنى من الهدف الثاني، أو بتعظيم أحد الهدفين مع اشتراط أن نسبة الهدفين إلى بعضهما البعض لا تقل عن نسبة معينة موضوعة سلفا. والاختلاف بين هذه الأساليب هو اختلاف في الشكل وليس في الجوهر لأن تحديد القيد الأدنى ينطوي ضمنا على استخدام أوزان نسبية. أنظر Marglin, 1969 .

(٣) Partha Dasgupta, Stephen Marglin, and Amartya Sen, **Guidelines for Project Evaluation** (N.Y., UNIDO, 1972).

وتوجد له صياغة عربية بعنوان **دليل تقييم المشروعات الصناعية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٥) ترجمة د. أحمد لطفي عبد العظيم ومراجعة د. فؤاد هاشم عوض .

(٤) Ian Little and J.A. Mirrlees, **Manual of Industrial Project Analysis** (Paris: OECD 1968) revised edition 1972; and **Project Appraisal and Planning for Developing Countries** (Heinman, 1974).

(٥) UNIDO and IDCAS, **Manual for Evaluation of Industrial Projects in Arab Countries (Cairo: IDCAS 1979)**

وتوجد له صياغة عربية بعنوان **دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٩) ترجمة محمد جمال إمام ومراجعة م. مصطفى الأروادي ود. عرفان شافعي .

(٦) سبق الاشارة إلى أن صافي التدفق النقدي للمشروع في أي عام يجمع بين العائد على رأس المال (صافي الربح) وعودة رأس المال (مخصص الاهلاك). ويعني ذلك في السياق الحالي أن التكاليف المحلية للمشروع لا تتضمن مخصص الاهلاك .

(٧) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الفصل السابع من: Irvin, 1978 .

(٨) السعر المحاسبي للصرف الأجنبي عند الاحتياج اليه في طريقة ليتل وميرليس اسهل في الاحتساب لأنه يعتمد على أوزان نسبية معتمدة على بيانات المشروع نفسه .

(٩) ومن قبيل ذلك السعر المحاسبي للاستثمار، والسعر المحاسبي للأجور، والسعر المحاسبي للصرف الاجنبي .

(١٠) رغم الاهتمام بمبدأ اللامركزية في تخطيط الاستثمار على المستوى النظري في بعض دول أوروبا الشرقية فإن طرق تقييم المشروعات المطبقة هناك لا ترقى إلى مستوى مقارب من المناهج المعاصرة المطروحة لتقييم المشروعات في الدول النامية. انظر:
Irvin, 1978 p.155- 59.

(١١) انظر Lal, 1980, Willoughby 1977 .

(١٢) Irvin, 1975; and McClearly, 1976.

(١٣) Lal, 1972,1976, 1978,1979; Little and Tipping,1972;Little and Scott,1976, Scott, MacArthur and Newberry 1976; Seton, 1972.

(١٤) افادة Patha Dasgupt احد مؤلفي منهاج اليونيدو بأنه لو أتيحت له الفرصة لإعادة كتابة منهاج اليونيدو لأوصى باستخدام اوسع الاسعار الدولية نظرا للسهولة النسبية في الحصول عليها (في مقابلة خاصة).

(١٥) أنظر: Yotopoulous and Nugent, 1976.

(١٦) أنظر Mirrlees in Symposium . ويضاف الى ذلك التقدم المستمر في بعض الأنواع الصغيرة من الحاسبات الالكترونية اليدوية حيث تحتوي على برامج خاصة لتسهيل خصم تدفقات المشروع لايجاد صافي القيمة الحاضرة أو معدل العائد الداخلي واجراء تحليل الحساسية في ثوان .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

- منظمة اليونيدو: **دليل تقييم المشروعات الصناعية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٥) ترجمة د. أحمد لطفي عبد الحليم ومراجعة د. فؤاد هاشم عوض .

- منظمة اليونيدو ومركز التنمية الصناعية للدول العربية: **دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٩)، ترجمة محمد جمال امام ومراجعة م. مصطفى الأروادي ود. عرفان شافعي .

د. عرفان شافعي **تقييم المشروعات: بين اتساع الرؤية والدقة الحسابية** (الكويت: رسائل البنك الصناعي رقم ٥/١٩٨٢) .

عدالة التوزيع في اختيار مشروعات التنمية. **النفط والتعاون العربي** . (العدد (٢٧) المجلد السابع العدد الثاني ١٩٨٢) .

مراجع باللغة الانجليزية :

Dasgupta, Partha.

«A comparative Analysis of the UNIDO Guidelines and the OECD Manual» **(B.O.U.I.E.S.)** Oxford, February 1972).

Dasgupta, Partha, Stephen Marglin, ad Amartya Sen 1972 **Guidelines for Project Evaluation.** (U.N.I.D.O. N.Y. 1972). Translated into Arabic by IDCAS. Cairo 1975.

Fitzerald, E.V.K.

Public Sector Investment Planning for Development Countires (MacMillan, 1978).

Irvin, George

Modern Cost Benefit Analysis (MacMillan 1978).

Roads and Distribution (I.L.O. Geneva, 1975).

Lal, Deepak :

Wells and Welfare (O.E.C.D. Paris 1972).

Methods of Project Appraisal: A Review (Johns Hopkins 1974)

Appriasing foreign Investment in Developing Countires (Heinman 1975)

Men or Machines (I.L.O. Geneva, 1979)

Prices for Planning (Heinman 1979)

«Public Enterprises», Ch. 7 in **Policies for Industrial Progress in Developing Countires,** Sponsored by UNIDO and the World Bank (Oxford, 1980).

Litte, Ian and J.A. Mirrlees

Manual of Industrial Project Analysis.

(Paris OECD 1978), revised edition 1972.

Little, Ian and David G. Tipping

A Social Cost- Benefit Analysis of the Kulai Oil Palm Estate, (O.E.C.D. Paris, 1972).

Little, Ian and Maurice FG. Scott.

Using Shadow Prices (Heinman 1976)

Marglin, S.A.

Public Investment Criteria (Allen and Unwin 1967)

McCleary, William A.

Equipment versus Employment (I.L.O. Geneva 1976)

Scott, Maurice FG., J. Mac Arthur and D. MG. Newberry.

Project Appraisal in Practice (Heinman 1976).

Seton, Francis

Shadow Wages in the Chilean Economy (OECD Paris 1972).

Squire, L. and H.G. van der Tak

Economic Analysis of Projects (Kohns Hopkins 1975)

Stewart, F.

«A Note on Social Cost Benefit Analysis and Class Conflict in LDC's, Word Development (January 1975)

Symposium on Project Evaluation and Income Distribution, J.D. Macarthur and Galal Amin, eds.

World Development, 1978.

Vol. 6, No.2 (Organized by Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1977).

UNIDO AND IDCAS

Manual for Evaluation of Industrial Projects in Arab Countries (IDCAS Cairo 1979), Arabic, English and French Verisions.

Willoughby, Christopher

«Ex Post Project Evaluation: The (World) Bank's Experience», **Finance and Development,** Vol. 14 No.1 March 1977.

Yotopoulous, Pan A. and Jeffrey B. Nugent

Economics of Development: Empirical Envestigations (Harper and Row 1976).

PROJECT APPRAISAL METHODS FOR LDC's

E. SHAFEY

Three problem areas arise in the application of social cost-benefit analysis to investment projects in less-developed countries. These are (a) efficiency pricing, (b) distributional equity, and (c) externalities. The two most prominent methodologies which address these problems in a systematic way are due to the UNIDO (1972) and little-Mirrelees (1968, 1974). The rivalry between these two aproaches has lead to a growing literature and continuous refinements and synthesis. As a result, project appraisal methods for LDC's have reached a high degree of sophistication in comparison with orthodox commercial profitability analysis which is customarily based on market prices; is indifferent to distributional equity; and is neglectful of externalities.

One purpose of the article is to outline the main procedures of the UNIDO and Little-Mirrelees approaches and to point out their respective merits and demerits. For analytical clarity, a candidate project is assumed which is dependent on international markets for (a) partial procurement of its inputs, and (b) the entire sale of its output. The attention is then focused upon a cross-section of the project's cash flow. A symbolic formulation of the procedures of commercial profitability is then presented. This is followed by a demonstration of the reformulations which would be necessary in the UNIDO and Little-Mirrelees approaches respectively. By using the same symbols throughout, the similarities and differences between the two approaches are brought out in sharp relief.

A second purpose of the articles is to evaluate from both the conceptual and practical viewpoints the main thrust of social cost benefit appraisal of projects in LDC's as represented by the UNIDO and Little-Mirrelees approaches. A critical assessment is given of the potential and limitations of these techniques as tools of investment planning in LDC's for pursuing the dual goals of efficiency in resource allocation and equity in income distribution.